الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

ردود الأمانة على البنود الفرعية للبند 11-1 بشأن تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة

11-1-1 استئصال طاعون المجترات الصغيرة بحلول عام 2030 (مشروع قرار)

تثمّن الأمانة بالكامل الدعم الذي أعرب عنه الأعضاء لتقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة. وتحيط أمانة البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة علمًا بالجوانب التي سلّط الأعضاء الضوء عليها من خلال مكتب الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة. وتثني الأمانة على ما تقدمه المجموعات الإقليمية والبلدان المنفردة من دعم للقرار المتعلّق بالبرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة والذي يساهم في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

وإن أمانة البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان مستعدة لدعم المبادرة الهامة التي أطلقتها إندونيسيا وتايلند والرامية إلى وضع خطة عمل إقليمية لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة في جنوب شرق آسيا.

وتعمل المنظمة من خلال مختبر صحة الحيوانات وإنتاجها المشترك بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن طريق مركزها المشترك مع الوكالة، على نقل التكنولوجيا ودعم شبكات المختبرات لمؤازرة جهود استئصال طاعون المجترات الصغيرة بالاستناد إلى أفضل الممارسات التي تم إرساؤها أثناء تطبيق برنامج استئصال الطاعون البقري. وتعيد الأمانة تأكيد وجهة النظر التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي وهي ستعمل بصورة مشتركة مع مركز اللقاحات البيطرية لعموم أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تحسين جودة اللقاحات التي ستستخدم لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة ومكافحة الأمراض الأخرى ذات الأولوية عن طريق الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وليس من شأن الشبكة التي تم إنشاؤها والطلب الذي تقدمت به كوبا أن يدعما فقط تكوين فهم لتوزيع طاعون المجترات الصغيرة فحسب، وإنما أن يساعدا أيضًا في المحافظة على حالة الخلو من المرض.

ولوحظت الحاجة إلى إقامة شراكات قوية على النحو الذي أشارت إليه كندا وغيرها من الأعضاء، وعليه، تعمل أمانة طاعون المجترات الصغيرة على تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان في سياق الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومع عدّة مؤسسات وشركاء عالميين وإقليميين ومنظمات المجتمع المدني في سياق نهج الصحة الواحدة بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة الرامية إلى منع انتشار طاعون المجترات الصغيرة وغيره من الأمراض.

وتماشيًا مع تعليقات الأرجنتين، سيتم التشديد على حشد الموارد بطريقة شاملة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويساعد في تبرير واستخدام آليات التمويل بشكل فعال من حيث الكلفة وفي توافر الموارد.

11-1-2 اقتراح إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية

تثمّن الأمانة الدعم الواسع الذي حظي به إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية (لجنة فرعية) كمنتدى حكومي دولي تتمثل ولايته في بناء توافق في الآراء حول القضايا والأولويات المتعلّقة بقطاع الثروة الحيوانية بطريقة متسقة من أجل تعظيم مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسمح مثل هذا المنتدى للحكومات وأصحاب

المصلحة الرئيسيين بتبادل المعلومات والآراء بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالإنتاج الحيواني المستدام وصحة الحيوان، وبإسداء المشورة للجنة الزراعة بشأن المسائل الفنية والسياساتية المتعلّقة بقطاع الثروة الحيوانية.

وتسلّط الأمانة الضوء على ما يتمتع به القطاع من إمكانات للمساهمة بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر والنمو الاقتصادي الشامل، وبخاصة في البلدان النامية. كما أنها تقرّ بالتحديات التي يواجهها القطاع في ما يتعلّق بالأمراض الحيوانية المنشأ والإفراط في استخدام مضادات الميكروبات، وبآثار هذه التحديات على تغيّر المناخ والبيئة.

وإن تحسين مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التنمية المستدامة يتطلّب التأني في التخطيط والتنفيذ والرصد لتعزيز أوجه التآزر وإدارة المقايضات. وتتمثل ولاية اللجنة الفرعية في معالجة مثل هذه المقايضات وإسداء المشورة للجنة الزراعة، بناء على طلبها، بشأن جميع المسائل المتعلّقة بالإنتاج الحيواني وصحة الحيوان. ويُعدّ برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الفرعية والذي سيتم وضعه لعرضه على الدورة الأولى لهذه الأخيرة، أساسيًا لضمان أن يكون عمل اللجنة الفرعية واضح الأهداف وفعالاً من حيث الكلفة وألا يكرر عمل لجنة الزراعة. وبالتالي، سيتم إيلاء عناية خاصة عند صياغة برنامج العمل المتعدد السنوات لضمان التكامل مع المنتديات الأخرى من قبيل هيئة الدستور الغذائي وجماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية، ولتفادي الازدواجية معها.

وسيسمح برنامج العمل المتعدد السنوات للأعضاء بالبت في عمل اللجنة الفرعية ورصده وتقييمه بالاستناد إلى إنجازات قابلة للقياس. وكما هو مبيّن في اختصاصات اللجنة الفرعية، تُسنِد لجنة الزراعة مهام محددة إلى اللجنة الفرعية التي ترفع بدورها تقارير بشأن الأنشطة التي تضطلع بها إلى لجنة الزراعة. ويعكس مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للجنة الفرعية، الذي يجري إعداده حاليًا، مطالب لجنة الزراعة بشكل كامل. وتندرج المواضيع من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات وصحة واحدة والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدته، ضمن البنود الدائمة المقترح إدراجها ضمن جدول الأعمال. ووفقًا للائحة الداخلية التي أقرّها مجلس المنظمة في دورته الخامسة والستين بعد المائة، فإن جميع أعضاء لجنة الزراعة والمراقبين فيها هم أعضاء ومراقبون في اللجنة الفرعية.

وكما جاء في اختصاصات اللجنة الفرعية، يتعيّن على هذه الأخيرة أن تتعاون مع الشراكات القائمة وأن تنشئ قنوات اتصال مع العديد من أصحاب المصلحة. وبصورة خاصة، ستضمن اللجنة الفرعية التنسيق والتعاون الوثيقين مع الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة المعنية القائمة. وفي هذا الصدد، تشارك أمانة اللجنة الفرعية في اجتماعات جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة والشراكة من أجل تقييم أداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي، ولقد أشركت هذين الأخيرين بالإضافة إلى التحالف العالمي للبحوث بشأن غازات الاحتباس الحراري المتصلة بالزراعة وغيره من الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين، من قبيل المنظمة العالمية لصحة الحيوان، في عملية استشارية لوضع جدول أعمال الدورة الأولى للجنة الفرعية. وستتصل أمانة اللجنة الفرعية بالشركاء المعنيين لاستكشاف الأنشطة التعاونية.

وأوصى المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة بأن تنعقد الدورة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية، رهنًا بتوافر الموارد من خارج الميزانية، خلال الفصل الأول من سنة 2022. كما وافق على توصية لجنة الزراعة بإعادة النظر في ترتيبات التمويل في دورات لاحقة للجنة الزراعة بغرض استكشاف خيارات أخرى للتمويل. وقامت المنظمة بإنشاء مشروع متعدد الجهات المانحة لتمكين الشركاء في الموارد المهتمين من دعم تفعيل اللجنة الفرعية، وبالاتصال بمجموعة من

الشركاء في الموارد. ووافقت حكومتا فرنسا وسويسرا على دعم عمل اللجنة الفرعية. ولكن لا يزال تأمين كامل الموارد المالية اللازمة للتحضير للدورة الأولى وتنظيمها، يشكل تحديًا. ويُقترح مناقشة مراجعة ترتيبات التمويل الحالية بالاستناد إلى المساهمات الطوعية فقط، خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الزراعة، بناء على طلب المجموعة الإقليمية لآسيا.

11-1-3 اقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة (مشروع قرار)

تثمّن الأمانة الدعم الواسع الذي حظي به اقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة في عام 2026 بناء على طلب حكومة منغوليا، ومشروع قرار المؤتمر بهذا الشأن.

وتقرّ الأمانة بما تؤديه المراعي والرعي من دور هام ليس فقط من أجل دعم سبل عيش الملايين من الأشخاص وأمنهم الغذائي وتغذيتهم، بل أيضًا في تقديم خدمات قائمة على الطبيعة ومتعددة الوظائف والمساهمة في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الحد من الفقر (الهدف 1) والجوع وسوء التغذية (الهدف 2)، والتخفيف من تغيّر المناخ (الهدف 13)، وتحقيق الزراعة المستدامة وصون التنوع البيولوجي (الهدف 15). وتقرّ الأمانة أيضًا بمختلف خدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها المراعي والرعي، مثل تدوير المغذيات، ونشر البذور، واحتجاز الكربون، وصون التنوع البيولوجي، والحماية من تآكل التربة وحرائق الغابات.

وستساعد السنة الدولية للمراعي والرعاة المقترح الاحتفال بها على تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الإدارة المستدامة للمراعي وعلى الفرص التي تتيحها المراعي لازدهار المناطق الريفية. ومن شأن السنة الدولية للمراعي والرعاة أن تزيد الوعي بشأن الدور المحوري الذي يؤديه الرعاة والسكان الأصليون في استدامة المراعي والرعي وبشأن الحاجة إلى توسيع نطاق أساليب الإنتاج المراعية للطبيعة.

وتقرّ الأمانة بما تؤديه منظمة الأغذية والزراعة من دور مهم في دعم الرعاة والإدارة المستدامة للغابات والمراعي في الأراضي الجافة وإعادة تأهيلها، وتحيط علمًا بالطلب المقدم إلى المنظمة لتعميم الرعي والمراعي في عملها حرصًا على مراعاتهما بصورة منهجية في برامجها الفنية والمتعلقة بالسياسات. وتقرّ الأمانة أيضًا بأهمية تمكين المرأة في السياق الرعوي وبدور منظمة الأغذية والزراعة في تيسير مشاركة الرعاة من السكان الأصليين في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

وتحيط الأمانة علمًا بالتعليقات الواردة من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تذّكر بمعايير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلّقة بالسنوات الدولية وبسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن إعلان السنوات الدولية والتي تطلب إلى المنظمة إجراء تقييم دقيق ضمن هذا الإطار في نص أي اقتراح يقدم في المستقبل.

11-1-4 اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية (مشروع قرار)

تثمّن الأمانة الدعم الواسع الذي حظي به اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية في 12 مايو/أيار من كل عام بالصيغة التي تقدمت بها زامبيا، وتحيط علمًا بمصادقة كل من أستراليا وبلجيكا وشيلي وكندا وكوبا والهند نيابة عن المجموعة الآسيوية، وإسبانيا وبيرو ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية على مشروع القرار بهذا الشأن.

كما تثمّن الأمانة ما حظيت به هذه المبادرة من دعم من جانب هيئة تدابير الصحة النباتية، ومكتب الهيئة، واللجنة التوجيهية الدولية للسنة الدولية للصحة النباتية، والاتحاد الدولي للبذور، على النحو المعبّر عنه قبل الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة.

ويضمن إعلان يوم دولي للصحة النباتية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة مواصلة توعية عامة الناس وصانعي القرار وأصحاب المصلحة المعنيين بأهمية الصحة النباتية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومن أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل. كما يعزز اليوم الدولي ويسهّل التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر على الصحة النباتية، ومنع دخول الآفات وانتشارها، وإدارة الصحة النباتية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ويمثل اليوم الدولي للصحة النباتية إرثًا دائمًا للسنة الدولية للصحة النباتية لعام 2020 التي أشاد العديد من الأعضاء والشركاء بنجاحها بالرغم من آثار جائحة كوفيد-19. وبناء على زخم السنة الدولية للصحة النباتية، سيساهم اليوم الدولي للصحة النباتية في تهيئة منصة لمواصلة الاعتراف السنوي بالصحة النباتية والدعوة والترويج لها.

وتقرّ الأمانة بأن الصحة النباتية أساسية للحد من الفقر، وتأمين مصادر مستدامة للأغذية، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، وتعزيز التجارة الآمنة. وتوافق الأمانة على أن اليوم الدولي للصحة النباتية سيضمن بقدر أكبر اتخاذ الإجراءات الملموسة والتعاون على المستوى العالمي لإيجاد حلّ للقضايا العالمية مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز مكانة أنشطة الصحة النباتية والتوعية بها في جميع أنحاء العالم.

وتمثل الآفات النباتية تهديدًا كبيرًا على المستوى الزراعي والبيئي والإيكولوجي. وفي كل سنة، تُفقد نسبة لا يستهان بها من الحصاد العالمي بسبب الآفات النباتية. وسيشكل الاحتفال بيوم دولي للصحة النباتية خطوة هامة لمواجهة التحديات الناشئة عن مخاطر الآفات التي قد يترتب عنها أثر كبير على الأمن الغذائي والبيئة.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تدافعان بشدة عن أهمية الصحة النباتية على المستوى العالمي ودورها الأساسي في بناء عالم خال من الجوع وسوء التغذية. وتقرّ الأمانة بالدور الرئيسي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة تدابير الصحة النباتية التابعة لها في حماية النباتات المزروعة والبرية في العالم ومنع دخول الآفات وانتشارها، وذلك من خلال وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ودعم تنفيذها.

وسيواصل أيضًا اليوم الدولي للصحة النباتية الترويج لدور منظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في مكافحة الآفات والأمراض النباتية بموازاة توطيد التعاون الدولي في مجال قضايا الصحة النباتية؛ وتحسين القدرة على إقامة نظم فعالة للصحة النباتية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية؛ وتعزيز تدابير الصحة النباتية الموحدة من خلال وضع المعايير.

وسيعزز اليوم الدولي للصحة النباتية أيضًا دور المنظمة في التكثيف المستدام للزراعة من أجل إطعام العدد المتزايد من سكان العالم، وفي الإدارة المتكاملة للآفات كوسيلة للمساهمة في حماية البيئة.

وترحّب الأمانة بالملاحظات الإيجابية بشأن الاستعراض العلمي الأخير لأثر تغير المناخ على الآفات النباتية الذي تولت تنسيقه أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات باعتباره إرثًا أساسيًا للسنة الدولية للصحة النباتية، كما أنها تؤكد دعم منظمة الأغذية والزراعة لمواصلة تحليل هذا الموضوع الهام.

وتحيط الأمانة علمًا بتعليقات إسبانيا التي تحثّ منظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على المثابرة في المبادرات التي أطلقتها في إطار السنة الدولية للصحة النباتية لعام 2020 من أجل خفض مخاطر الصحة النباتية إلى مستوى مقبول عبر دعم السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز الصحة النباتية.

وترحّب الأمانة بالتزام بعض الأعضاء وأصحاب المصلحة بإحياء السنة الدولية للصحة النباتية في بلدانهم ودوائرهم وبالمشاركة في إحياء اليوم الدولي للصحة النباتية.

11-1-5 اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور (مشروع قرار)

تثمّن الأمانة الدعم الواسع الذي حظي به اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور في عام 2027 والذي أيّده كل من الاتحاد الأوروبي وأستراليا وبيرو وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تثمّن الأمانة قيام المملكة العربيّة السعوديّة بإعداد هذا الاقتراح وتنظيم حدث جانبي بشأن "الترويج للتمور بوصفها ثمارًا استثنائية من أجل التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية" خلال الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر في عام 2019.

ويضمن إعلان سنة دولية لنخيل التمور من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة مواصلة توعية عامة الناس والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين بمساهمة التمور في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتوليد الدخل في ظل تغيّر المناخ. ومن شأن السنة الدولية لنخيل التمور أن تساهم بشكل إيجابي في إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل وفي تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، ستضع السنة الدولية لنخيل التمور سياسات ترمي إلى تعزيز فرص إقامة الشراكات بين البلدان المنتجة والمستوردة للتمور وتسويق التمور على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتقرّ الأمانة بأن نظم الإنتاج والتوزيع التقليدية تطغى على سلاسل قيمة التمور، وبأنه رغم وجود أمثلة جيدة على شركات وبلدان تقوم بتحديث النظم المستدامة وبتوسيع صادراتها، لا يزال هناك حيز لتحقيق أوجه تقدم كبيرة. ولكن التنافسية في قطاع نخيل التمور في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية تترتّب عنها عوائق أمام الإنتاج والموارد الوراثية المحسّنة والآفات والأمراض والمناولة بعد الحصاد والتجهيز والتجارة الشاملة اجتماعيًا.

وسوف تدعم السنة الدولية لنخيل التمور وضع إطار عالمي لحفظ التنوع البيولوجي لنخيل التمور وحشد الجهود العالمية عن طريق التنسيق والتعاون والتيسير والشراكة من أجل التكثيف المستدام لإنتاج التمور واستهلاكها. وعلاوة على ذلك، ستشجّع السنة الدولية لنخيل التمور أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، على بذل جهود مشتركة نحو إرساء بيئة تمكينية لتحسين إنتاجية التمور وجودتها، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة المحلية. وستجري التوعية بالحاجة إلى تحسين الاستثمار في البحوث في مجال التنمية، وتنمية القدرات، وخدمات الإرشاد، والسياسات من أجل تعزيز نظم إنتاج التمور المستدامة والقادرة على الصمود عن طريق تطبيق التكنولوجيات الخضراء والمبتكرة والرقمية.

وترحّب الأمانة بتعليقات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 عضوًا في ما يتعلق بتعديل نصوص الاقتراحات في المستقبل بشأن إعلان السنوات الدولية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كما أنها تضمن متابعة منظمة الأغذية والزراعة لهذه المسألة.

وتقرّ الأمانة أيضًا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة منظمة الأغذية والزراعة لعام 2013 للإعلان عن السنوات الدولية والاحتفال بها وتشجيع الأعضاء على البحث في سبل أخرى لتوعية الرأي العام.

وتثمّن الأمانة مراعاة التحديات اللوجستية والإدارية الكبرى التي تواجهها منظمة الأغذية والزراعة في التحضير للسنوات الدولية والاحتفال بها، والتزام الأعضاء بتوفير الموارد من خارج الميزانية لهذه الأنشطة.